ترمي الى تحقيق الاستقرار السوي في الأسواق

مجلس الوزراء يتخذ مجموعة من القرارات المتعلقة بالوضع السعري للمواد الأساسية
التشديد على دور المؤسسة الاقتصادية في توفير المواد الغذائية وكسر الاحتكار

صنعاء/ سبأ:

اتخذ مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور ، مجموعة من القرارات المتعلقة بالوضع السعري للمواد الأساسية والرامية الى تحقيق الاستقرار السعري في الاسواق لمختلف السلع وبدرجة أساسية الغذائية منها وضبط المتلاعبين والمحتكرين لها.

حيث اقر المجلس تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وعضوية وزراء كل من الصناعة والتجارة والإدارة المحلية والعدل تتولى الإشراف على عملية النزول الميداني للفرق التي سيتم تشكيلها في امانة العاصمة وعدد من المحافظات لتتبع أسعار السلع والأسباب الحقيقية التي تقف وراء ارتفاعها غير المبرر وعلى ان تقدم اللجنة تقريراً الى المجلس بما يتم التوصل اليه مشفوعا بالإجراءات القانونية اللازمة في اسرع وقت ممكن للمناقشة والإقرار .

واقر المجلس عقد لقاء مع قيادة الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والموردين الرئيسيين للمواد الأساسية يوم السبت القادم برئاسة رئيس الوزراء للوقوف أمام الاجراءات المشتركة التي ينبغي البدء بها لتحقيق الاستقرار السعري لتلك المواد ، بما في ذلك اعداد نشرة دورية حول أسعار المواد الغذائية بالجملة والتجزئة ونشرها عبر وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمقروء ، الى جانب عقد لقاء مماثل مع المسؤولين عن قطاع الاسمنت لدراسة الوضع الحالي لأسعار هذه المادة والأسباب الحقيقية التي تقف وراء الارتفاعات في سعرها خاصة وانه لم يطرأ اي زيادة في اسعارها من قبل المصانع بما في ذلك سعر الاسمنت المستورد .

وأقر المجلس انشاء غرفة عمليات في وزارة الصناعة والتجارة لتلقي البيانات والبلاغات في المحافظات حول الاسعار على مدار الساعة ومن ثم اعداد قائمة يومية بأسعار السلع المختلفة بالتجزئة والجملة بشكل دقيق وصحيح يتم اعلانها بشكل يومي عبر وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب .

واكد مجلس الوزراء على الدور الذي ينبغي ان تضطلع به المؤسسة الاقتصادية اليمنية لتوفير المواد الغذائية الاساسية وكسر الاحتكار موجها بدراسة المتطلبات العاجلة اللازم توفيرها للمؤسسة للقيام بهذه المهمة على النحو المطلوب والمستمر .

وشدد المجلس على ان الحكومة وانطلاقا من مسؤوليتها المباشرة تجاه حماية المستهلكين من التقلبات غير المبررة للاسعار فانها لن تتوانى عن اتخاذ اي تدابير اجرائية او ضبطية صارمة تجاه المتلاعبين بالاسعار بمستوياتهم المختلفة وتقديمهم الى الجهات المعنية للمساءلة واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم ووفقا لقانون منع الاحتكار والغش التجاري.

واكد المجلس ان عملية ضبط الاسعار واستقرارها هي في مقدمة مهام الحكومة خلال هذه الفترة وصولا الى تحقيق الاستقرار السعري المنشود الملبي لتطلع المواطنين واستقرارهم المعيشي .

وحث المجلس السلطات المحلية على القيام بواجباتها في مساندة جهود الحكومة في هذا الجانب انطلاقا من المسؤولية التكاملية للسلطتين المركزية والمحلية تجاه استقرار الاسواق وضبط المحتكرين والمتلاعبين بالمواد المختلفة واسعارها .

وأقر المجلس في اجتماعه أمس تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من الاخوة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزراء النفط والمعادن والكهرباء والطاقة والمالية تتولى الاشراف المباشر على وضع واقرار الخطط والبرامج والاليات المطلوبة لتوفير الطاقة الكهربائية الملبية لاحتياجات السكان والتنمية بصورة عاجلة من مختلف الوسائل المنتجة للطاقة بما في ذلك وسائل الطاقة المتجددة.

وفوض المجلس اللجنة الاستعانة بفريق فني متخصص لمساعدتها في انجاز مهامها والوفاء بما تضمنه البرنامج العام للحكومة بهذا الجانب.

واطلع المجلس على التقرير الخاص بمشاركة بلادنا في الاجتماعات السنوية الـ ٣٦ لمجلس محافظي البنك والصندوق العربي والمؤسسات المالية العربية المنعقد في العاصمة اللبنانية بيروت يومي ١١ و ١٢ ابريل المنصرم.

ووافق المجلس على المقترح المقدم من نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي بشأن تشكيل لجنة للإعداد والتحضير لعقد الاجتماعات السنوية الـ ٣٧ للمؤسسات والهيئات المالية العربية المزمع عقده في بلادنا خلال شهر ابريل من العام المقبل، وبحيث تتولى اللجنة القيام باجراء الترتيبات اللازمة بالتنسيق مع ادارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لعقد الاجتماعات، وكذا الجهات ذات العلاقة مع اقتراح الفعاليات المصاحبة للاجتماعات والقيام بالترتيبات اللازمة لاقامتها بمايحقق النجاح المنشود لها.

وناقش المجلس مذكرة وزير شؤون المغتربين بشأن وضع الموازنة المالية لوزارة شؤون المغتربين وضرورة اعادة النظر فيها بما يتفق والمتغيرات الناجمة عن إنشاء الوزارة في الحكومة الحالية وذلك بمايمكن الوزارة من اداء مهامها في خدمة ورعاية شؤون المغتربين وتنمية دورهم في خدمة وطنهم ..وقد تم التوجيه بمراجعة ماتضمنته المذكرة من قبل وزارة المالية ووزارة شؤون المغتربين بما يوفر الحد المعقول من المتطلبات اللازمة لما تبقى من العام الجاري والاخذ بعين الاعتبار الاستفادة من المبالغ المعتمدة للوزارة في الموازنة العامة لهذا العام.

واطلع المجلس على التقرير الاسبوعي للجنة الاعداد والتحضير لاستضافة خليجي ٢٠ لعام ٢٠١٠م برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، حيث تضمن التقرير ما توصلت اليه اللجنة من رؤية فيما يخص انشاء الملعب الرياضي الجديد والموقع المقترح، إلى جانب متطلبات تأهيل ملعب المريسي وتعشيب عدد من الملاعب لأغراض التدريب، وكذا متطلبات دعم المنتخب الوطني. وقد أكد المجلس على اللجنة سرعة تقديم برنامج تنفيذي مزمن بصورة متكاملة لمهامها للفترة القادمة واطلاع المجلس على التطورات أولا بأول للمناقشة واتخاذ مايلزم للتسريع بتنفيذ المتطلبات المتعلقة بالاستضافة من كافة النواحي المادية والفنية والتنظيمية.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير التربية والتعليم حول الاحتفال الذي نظمته الوزارة بمناسبة يوم المعلم للعام الدراسي الجاري ٢٠٠٦-٢٠٠٧م وقد أشار المجلس الى الجهود التي بذلتها الوزارة في الاعداد والتحضير لهذا الاحتفال التكريمي الذي شمل نماذج للمبرزين والمبرزات من المعلمين والمعلمات على مستوى الجمهورية .

ووجه المجلس الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية فيما يخص متطلبات تكريم المعلم للعام القادم وبحيث يكون ٨٠ بالمائة من المكرمين من مراكز المحافظات والمديريات. واطلع المجلس على تقرير وزير الادارة المحلية بشأن مستوى تحصيل الموارد المحلية والمشتركة على مستوى المحافظات خلال العام ٢٠٠٦م مقارنة بعام ٢٠٠٥م، حيث أوضح التقرير ان تلك الموارد بلغت ستة عشر مليارا وتسعين مليونا وثمانمائة واربعة وستين ألفا وخمسمائة وسبعة ريالات خلال العام ٢٠٠٦م مقارنة بمبلغ اربعة عشر مليارا وسبعمائة واثنين واربعين مليونا وثمانية آلاف ريال للعام ٢٠٠٥م، أي بنسبة زيادة قدرها تسعة بالمائة .

وقد أكد المجلس على دور وزارة الادارة المحلية في تقييم مستوى تحصيل الإيرادات من قبل السلطة المحلية وتقييم أدائها لما فيه التحسين المستمر لهذه الإيرادات.

السبت..عقد لقاء مع قيادة اتحاد الغرف والموردين الأساسيين للوقوف أمام الإجراءات السعرية

الشورى يختتم مناقشاته لتقارير الرقابة والمحاسبة حول الموازنة الختامية لعامي 2005-2004م

صنعاء /سبأ:

اختتم مجلس الشورى في جلسته المنعقدة أمس برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس المجلس مناقشاته لتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول مراجعته للحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للعامين الماليين٢٠٠٤م و ٢٠٠٥م والمحالة إلى المجلس من فخامة الأخ رئيس الجمهورية.

وقد أجرى أعضاء المجلس مناقشات مستفيضة لتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على ضوء التقريرين الرابع عشر والسابع عشر حول الموضوع واللذين أعدتهما اللجنة المالية بالمجلس.. ونوهت المناقشات بالتوجيهات السديدة لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية التي عكست اهتمامه بالتوصيات الصادرة عن مجلس الشورى وحرصه الشديد على القضاء على كل مظاهر الاختلال في الأداءين المالي والإداري للدولة.

وأوصت المناقشات بتشكيل لجنة مشتركة من الحكومة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن إقفال تقارير الجهات المتأخرة.. وشددت على أهمية تفعيل دور القضاء والنيابة والتسريع في الإجراءات والبت في القضايا وتفعيل مجالس التأديب.

وأكدت المناقشات على أهمية الأخذ بالمعايير العلمية والدقة والتخصص عند إجراء عملية فحص وتحليل حسابات الدولة وموازناتها السنوية.

ودعت إلى تطوير أنظمة المساءلة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب ، ووضع الآليات الكفيلة بترقية أداء الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لجهة الإلتزام بالنظام والقانون ، وكذا الحد من تقديم الدعم الإضافي السنوي ، وإطلاق الاعتمادات المتخصصة للجوانب الاستثمارية بهدف الحد من تعثر المشاريع المنفذة.

وطالبت المناقشات بوضع حد للعمل الإداري البيروقراطي وذلك بإعطاء الصلاحيات كاملة إلى الجهات لتؤدي عملها تحت طائلة المساءلة.

بعد ذلك استمع مجلس الشورى إلى كلمة الدكتور عبد الله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، استعرض من خلالها المؤشرات المتعلقة بنتائج تنفيذ موازنة الدولة للعامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥م موضحاً انها عكست تحسناً في نسبة عجز الموازنة خلال هذين العامين، مقارنة بالعام ٢٠٠٣م،والتحسن النسبي في الإيرادات العامة والتي بلغت ٣٨ بالمائة عام ٢٠٠٥م ".

واشار الى ان التوسع في الإنفاق الجاري قلل من الأثر التنموي للزيادة الحاصلة في حجم الإيرادات،مؤكداً في هذا الصدد على أهمية إجراء تقييم لقضية دعم الموازنة من خلال آلية أذون الخزانة، والحد من الاختلالات الإدارية التي تحد من كفاءة تنفيذ المشاريع الاستثمارية.. منوهاً بالمقترحات والملاحظات التي أبداها أعضاء المجلس والتي سيأخذ بها الجهاز. من جانبه قدم الأخ فضل عبد الكريم الشعيبي وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة جملة من الإيضاحات على الملاحظات التي أبداها أعضاء المجلس.. حيث أشار إلى أن الموازنة العامة للدولة يتم إعدادها منذ العام ٢٠٠٧م طبقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عام ٢٠٠١م، والذي يعتمد التصنيف الاقتصادي كعنصر أولٍ والتصنيف الوظيفي عنصر ثانياً و التغطية والشمول عنصر ثالثاً.. وأوضح الشعيبي أن وزارة المالية استوعبت نسبة كبيرة من الحسابات الخاصة خلال العام الجاري ٢٠٠٧م، على أن يتم استيعاب النسبة المتبقية في موازنة العام القادم ٢٠٠٨م..وقال "وزارة المالية تنفذ استراتيجية لإصلاح المالية العامة تتكون من أربعة محاور تشمل إعداد الموازنة، والمشتريات، والرقابة الداخلية، وتنمية القدرات".. مؤكداً استمرار الوزارة في ممارسة صلاحيتها في الرقابة المصاحبة التي ينص عليها القانون.

وفي ختام المناقشات قرر المجلس تشكيل لجنة لصياغة التوصيات المتعلقة بالموضوع، من اللجنة المالية في المجلس بمشاركة ممثلين عن وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وكان المجلس قد استمع في مستهل الجلسة إلى قراءة لمحضر جلسته السابقة وأقره.حضر الجلسة الأخوة الدكتور محمد أحمد السياني وكيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لقطاع الوحدات، ومحمد درهم زيد الوكيل للقطاع الاقتصادي، ومحمد الشراعي ويحيى زهرة الوكيلان المساعدان للجهاز، وعبد الرحمن علي وكيل وزارة المالية المساعد وعدد من مدراء العموم والمسؤولين في الجهاز والوزارة.

في حفل تدشين يوم العمل الثقافي المفتوح بوزارة الدفاع

وزير الدفاع يشدد على ترشيد الانفاق ومحاربة كافة مظاهر الاختلالات المالية والادارية

وزير الأوقاف: لايوجد مجال للتفكير للعناصر الضالة في المجتمع بادعاء الحق

صنعاء /سبأ:

دشن الاخوان اللواء الركن محمد ناصر احمد وزير الدفاع وحمود الهتار وزير الاوقاف والارشاد أمس فعاليات يوم العمل الثقافي المفتوح بوزارة الدفاع بتنظيم حفل خطابي وفعاليات ثقافية ومعنوية مختلفة في الدائرة المالية .

وفي الحفل الذي بدء بآي من الذكر الحكيم القى الاخ وزير الدفاع كلمة نقل في مستهلها تحيات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة الى منتسبي وزارة الدفاع ودوائرها والى كافة المقاتلين الابطال المرابطين في كل مواقع الشرف والبطولة والاستبسال والعيون اليقظة والساهرة على منجزات وطن الثاني والعشرين من مايو المجيد . شاكرا دائرة التوجيه المعنوي على اجراء وتنظيم ايام العمل الثقافي المفتوح في القوات المسلحة كفعالية هامة يلتقي فيها القادة بمنتسبي وحداتهم العسكرية لتلمس واقع ونشاط وهموم المقاتلين عن كثب والوقوف امام جملة القضايا والمسائل المتعلقة بتنفيذ المهام والواجبات المسندة بكفاءة عالية بما من شانة التنفيذ الخلاق والنوعي لبرنامج التدريب القتالي والاعداد المعنوي للعام التدريبي ٢٠٠٧م .

ودعا وزير الدفاع كافة دوائر الوزارة خاصة الخدمية الى الاضطلاع بمهامها وواجباتها على اكمل وجه خصوصا فيما يتعلق بتسيير المعاملات المالية والادارية والتنظيمية ووفقا والقوانين واللوائح المنظمة لعملية صرف المستحقات المالية من حيث العلاوات والمرتبات وكافة الاستحقاقات المالية الاخرى.

وشدد الاخ الوزير على ضرورة ترشيد الانفاق ومحاربة كافة مظاهر الاختلالات المالية والادارية وفقا لتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة الذي يولي المقاتلين جل رعايته وعنايته واهتمامه وتحسين اوضاعهم المادية والمعيشية وبما يمكنهم من الذود المتين والراسخ عن الثورة والوطن ومنجزاته العظيمة .

من جانبه القى الاخ وزير الاوقاف والارشاد محاضرة توجيهية امام ى المشاركين في يوم العمل الثقافي المفتوح في الدائرة المالية تناول فيها جملة من القضايا والمسائل والمستجدات المتعلقة بالجوانب الفكرية والاسس والمنظمات الدينية والفقهية والقانونية والمتعلقة بمواجهة كل اشكال الفتنة والتطرف والتخريب والارهاب في المجتمع وضرورة مواجهتها بحزم وقوة من قبل الدولة ومؤسساتها الشرعية الدستورية باعتبار ذلك واجبا دينيا ووطنيا تقتضية المصالح العليا لشعبنا وحقه في العيش بامن وسلام واستقرار وبما يعزز من مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن ويرسخ مداميك البناء المؤسسي لدولة النظام والقانون في ظل سلطات محلية وبرلمانية ورئاسية منتخبة من الشعب وعبر صناديق الاقتراع وفي بلد يتمتع بحريات واسعة في مجال الراي والراي الاخر وحقوق الانسان .

،اشار الهتار الى انه وفقا لهذه المعطيات الديمقراطية لا يوجد مجال للتفكير للعناصر الضالة في المجتمع بادعاء الحق في السلطة او الهيمنة على حساب المصالح الوطنية العليا ووفقا ومفاهيم ومنطلقات النهج الديمقراطي الشوروي الذي اختاره شعبنا طريقا ومنهجا لخياراته الوطنية والحضارية وبالانطلاق من تعاليم ديننا الحنيف ومبادئ الثورة اليمنية الخالدة .

ونوه وزير الاوقاف والارشاد بان الدين الاسلامي الحنيف هو دين التسامح والحرية والعلم والوسطية والاعتدال ولا مجال فيه للمزايدين والمتطرفين والغلاة ومقلقي الامن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع والذي يستوجب وفقا لتعاليم الشرعية الاسلامية السمحاء والعادلة التصدي الحازم لهم ومحاربتهم كفئة ضالة وباغية مكانها في النار ومن شذ شذ في النار .وكان العميد الركن عبدالله الكبودي مدير الدائر المالية للقوات المسلحة قد القى كلمة رحب في مستهلها بالاخوين وزيري الدفاع والاوقاف والارشاد .. مستعرضا في كلمته جملة الاجراءات والاعمال المنجزة في الدائرة المالية وخاصة ما يتعلق بجوانب تسيير المعاملات والاستحقاقات المالية المجسدة لاهتمام فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة بمنتسبي المؤسسة الدفاعية الوطنية الكبرى القوات المسلحة .

حضر الاحتفال الاخوة اللواء الركن شرف محمد احمد نائب رئيس الاركان للشئون المالية والادارية والاخ العميد الركن علي حسن الشاطر مدير دائرة التوجيه المعنوي وعدد من القادة والضباط .

نائب مدير إدارة مكافحة المخدرات لـ ١٤ أكتوبر:

القات لم يدرج بعد في قائمة المخدرات

صنعاء/ فريد محسن علي:

كشف الأخ العقيد / د. مصعب الصوفي نائب مدير إدارة مكافحات المخدرات أن الهيئة ما تزال قلقة من ارتفاع نسبة زراعة القات وانتشار تعاطيه في اليمن ، ودعت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السلطات على التفكير في آلية اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة القات وتناوله وتجارته.

وأوضح الدكتور / مصعب في تصريح لـ ١٤ أكتوبر أن القات لم يدرج بعد في قائمة المخدرات من قبل منظمة الصحة العالمية، وأن الدول التي أدرجت القات ضمن المواد المخدرة وبالتالي الممنوعة من التعاطي والتداول إنما استندت إلى بعض نصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات والتي تعطي للأطراف الموقعة على هذه الاتفاقيات الحق في إدراج أية مادة إن لم تكن مدرجة في الجداول الملحقة بالاتفاقيات الوطنية إذا ارتأت ذلك .

وأشار إلى تقرير الهيئة الدولية للعام ٢٠٠٦م فند اليمن دولة منطقة عبور للمخدرات لدول أخرى، وهو إقرار واضح بهذه الحقيقة مما يتركب عليه إلزام الدول المتضررة من دخول المخدرات إلى أراضيها عبر اليمن والهيئات والمنظمات الدولية تقديم الدعم المادي و التقني لليمن للحد من تهريب المخدرات عبر أراضيها إلى دول أخرى ، منوهاً إلى أن الإدارة العامة تقوم بخطوات أولية في طريق صعب وطويل يتطلب الكثير من العمل المبرمج والمخطط له لمكافحة المخدرات ولفت الأخ النائب إلى عدم وجود إطار قانوني للإدارة العامة ويقصد بها الولاية الصريحة للإدارة لكل الأنشطة تتطلب اتفاقا مالياً يعطي للمكافحة حالة من التوازن بين النشاط والإنفاق لتحقيق النتائج في الواقع.